بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

كلمة

الأخ / جاد الله عزوز الطلحي
المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية

أمام

الدورة الثالثة والستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 2008/9/29

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

يطيب لي بداية تهنئتكم على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة وإنني على ثقة بأن خبرتكم وحكمتكم ستكلل أعمالنا بالنجاح. كما أعرب عن التقدير للسيد "سيرجيان كريم" لما بذله من جهود خلال ترؤسه الجمعية العامة في دورتها الماضية، والشكر موصول للسيد بان كي مون الأمين العام لسعيه الدؤوب من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وتحقيق الأهداف الواردة في الميثاق.

السيد الرئيس،

تواجه البشرية مشاكل كثيرة وتحديات خطيرة، ولكن هذه وتلك مهما عظمت وتفاقمت فلن يستعصي علينا حلها والتصدي لها، إذا ما توفرت الإرادة السياسية وتضافرت جهودنا من أجل التغلب عليها.

إدراكاً من بلادي أن الأمن والسلام والاستقرار هي حجر الزاوية والأساس الضروري للتقدم والتنمية خاصة في القارة الأفريقية، فقد بذلت ما في وسعها من جهود للعمل على حل النزاعات في افريقيا كما في تشاد وأفريقيا الوسطى والسودان، كما ساهمت مع بعض الدول الأفريقية الشقيقة، وفي إطار ما قرره مجلس الأمن والسلم التابع للإتحاد الإفريقي، على وضع حد للتمرد في جزيرة " إنجوان" في جمهورية جزر القمر الاتحادية.

السيد الرئيس،

ما تزال مسألة إصلاح الأمم المتحدة محوراً أساسياً في اهتمام المجتمع الدولي. فالإصلاح بات ضرورة تفرضها المعطيات الحالية على الساحة الدولية. وفي الوقت الذي نثني فيه على جهود الفريق العامل الذي عينه رئيس الجمعية العامة خلال دورتها الماضية بشأن إصلاح مجلس الأمن فإننا نرى أن العملية تسير ببطء شديد بسبب اختلاف وتباعد المواقف بين المجموعات. نرحب بالتوافق الذي تم التوصل إليه حول توصيات الفريق في نهاية أعمال الدورة (62).

إن الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة هو الذي يجعل سلطة القرار في يد الجمعية العامة باعتبارها برلمان العالم، ويصبح مجلس الأمن أداة لتنفيذ قراراتها، وبذلك نتجاوز عقبة امتياز النقض التي جعلت سلطة القرار الدولي في يد الأعضاء الدائمين.

تدعو بلادي إلى عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في إحدى الدول الأوروبية لتمكين جميع قادة العالم من الحضور، تخصص لمسألة إصلاح الأمم المتحدة.

في هذا السياق نؤكد أن القارة الإفريقية، وهي القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة بمجلس الأمن بالرغم من أنها تمثل أكثر من ربع عدد الأعضاء بالأمم المتحدة، تستحق تمثيلاً دائماً، أسوة بالأقاليم الجغرافية الأخرى، يعطى للإتحاد الإفريقي لا لدولة معينة من دول الإتحاد.

السيد الرئيس،

لقد بلغنا منتصف المدة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت الذي نعرب فيه عن قلقنا بشأن عدم قدرة الكثير من البلدان النامية والأقل نمواً على تحقيق الأهداف المنشودة خاصة في أفريقيا، نؤكد على ضرورة إيفاء المجتمع الدولي بتعهداته في مجال معونات التنمية، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالنظام التجاري الدولي وتفعيل منظمة التجارة العالمية، وتسهيل انضمام البلدان النامية إليها. نرحب بعقد الاجتماع رفيع المستوى الذي نظمته الجمعية العامة يوم 2008/9/22، على هامش أعمال هذه الدورة المتعلق باحتياجات التنمية في أفريقيا، وندعم الإعلان السياسي الصادر عنه، كما نرحب بالإجتماع رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد يوم 2008/9/25، ونتطلع إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعنية باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المقرر عقده في الدوحة، ونأمل أن يحقق هذا المؤتمر النتائج المرجوة منه. وفي هذا الإطار واسهاماً من بلادي في تحقيق الأهداف الإنمائية فقد إنطلقت فكرة طريق القذافي عبر الصحراء، الذي يسهم في ربط شمال القارة الإفريقية بغربها وجنوبها، ويعتبر شرياناً حيوياً من شأنه تعزيز التواصل التجاري بين دول القارة.

السيد الرئيس،

إن عمليات الفساد والرشوة وغسيل الأموال وتهريب الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة من العوامل التي تعوق تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، خاصة في القارة الإفريقية.

إن الأضرار هائلة التي لحقت بالدول النامية جراء تهريب الأموال خارج الحدود، وحرمان هذه الدول من عوائد تلك الأموال التي تم إيداعها

في مصارف دول أخرى والتي أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال قراراتها ضرورة إعادتها إلى أوطانها الأصلية. نود أن نشير بشأنها إلى أن هناك ملاذات ارتبطت على الدوام بسرية الحسابات المصرفية حتى باتت تعرف بأنها معابر لجرائم غسيل الأموال وملاجئ آمنة للأموال المسروقة والثروات المنهوبة.

لم يعد مقبولاً على الإطلاق السكوت على هذه الملاذات التي توفر الحماية لأموال الفساد والجريمة في مؤسساتها المالية، وهي أموال كثيراً ما توظف من قبل المجموعات الإرهابية، وعصابات الجريمة المنظمة في النيل من أمن الدول واستقرارها.

السيد الرئيس،

إن بلادي من أول الدول التي نبهت إلى أزمة الغذاء. لقد كان المؤتمر رفيع المستوى حول الأمن الغذائي المنعقد في روما خلال شهر يونيو 2008 استجابة مسؤولة من قادة العالم للأزمة الغذائية والإرتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الأساسية والطاقة. وهنا أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة ومدير عام منظمة الأغذية والزراعة على ما بذلاه من جهد في هذا الشأن. ولمواجهة هذه المشكلة قامت بلادي بإقرار الخطط والبرامج التنموية الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تحسين قطاع الزراعة ودعم المزارعين. وفي فضائها الإفريقي خصصت مبلغ ((خمسة مليارات دولار أمريكي)) لتمويل العديد من المشاريع التنموية لتحقيق الأمن الغذائي في عدد من بلدان الساحل والصحراء، وهي بصدد تمويل سبعة مشاريع في دول أفريقية أخرى.

كما حظيت أزمة الغذاء باهتمام الأخ قائد الثورة شخصياً، حيث قدّم في الإجتماع العاشر لقمة دول الساحل والصحراء المعقودة في بنين خلال شهر يونيو 2008 مبادرته المتعلقة بتوفير الغذاء، واحتواء أزمة الجوع

في إفريقيا. تقوم هذه المبادرة على آلية للإكتفاء الذاتي وتسخير الميكنة والتقنية الحديثة لإستصلاح الأراضي وزراعة مساحات واسعة في إفريقيا من خلال إطلاقه "الحملة الخضراء" التي تم بموجبها إرسال مساعدات عينية كبيرة (جرارات) ستمكن من زراعة مساحة شاسعة من الأراضي في فضاء (س.ص) آلياً، بدل استعمال الطرق البدائية.

يمكن للبلدان المتقدمة مساعدة القارة الأفريقية في إيجاد حل لمشكلة الغذاء من خلال زيادة المساعدات الإنمائية في مجال الزراعة، والاستثمارات التي يمكن توظيفها في إقامة المشاريع مثل سد أنقا في الكونغو الذي يمكن أن يغذي أفريقيا بالطاقة الكهربائية، وبحيرة تشاد التي كانت سادس أكبر بحيرة في العالم والآن تقلصت إلى عشر حجمها السابق، والمطلوب لإنقاذها تنفيذ مشروع سد بالمبو على نهر أوبنقي وربط نهري أوبنقي وشاري لكي تتدفق المياه من نهر أوبنقى إلى نهر شاري، كما هناك حاجة لعمل كبير لمكافحة الرمال التي تهدد تدفق نهر شاري.

السيد الرئيس،

أن التغيرات المناخية وآثارها السلبية ستعوق بشكل مباشر الجهود التنموية لكثير من البلدان النامية وستقوض ما حققته من مكاسب تنموية، وإن ليبيا من الدول المتضررة من تغير المناخ، فهي تقع في منطقة جغرافية "جافة وشبه جافة" ومعظم أراضيها صحراوي، وتعاني من التصحر وندرة المياه، وقد قامت بجهود حثيثة لمعالجة هذه التحديات، من ذلك تنفيذ منظومة مشروع النهر الصناعي العظيم لمواجهة مشكلة التصحر والجفاف.

إن مواجهة تغير المناخ تتطلب جهداً دولياً فاعلاً ومنسقاً على أساس المبدأ المتفق عليه في مؤتمر ريو عام 1992 من حيث المسؤوليات

المشتركة فيما بين الدول رغم تباينها، وندعو من هذا المنطلق إلى الإسراع بالتوصل إلى اتفاق دولي شامل يكفل معالجة أسباب تغير المناخ ويوفر مقومات التكيّف للبلدان النامية.

السيد الرئيس،

إيماناً منّا بأهداف ميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى إقامة عالم يسوده السلم والأمن الدوليان، وبما أن نزع أسلحة الدمار الشامل عامل أساسي في بناء الثقة وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم بادرت بلادي إلى التخلص طواعية من جميع برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل المحظورة دولياً، مؤكدة على حقها في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

إننا نرفض وبشدة استخدام المعايير المزدوجة في التعامل مع مسألة حظر الانتشار النووي، وندين التمييز بين دولة وأخرى في هذا المجال، وندعو في هذا الصدد إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،

يجب إعادة النظر في اتفاقية أوتاوا الخاصة بالألغام المضادة للأفراد، وتضمينها الأنشغالات التي تهم الكثير من الدول مثل قيام الدول التي زرعت هذه الألغام بإزالتها ومعالجة كل ما نجم عنها من أضرار بما في ذلك معالجة المصابين من جرائها وتعويضهم، وإصلاح البيئة المتضررة.

إن الدول القوية ليست في حاجة إلى الألغام المضادة للأفراد للدفاع عن نفسها ... فالألغام وسيلة الدول الضعيفة للدفاع عن نفسها. هكذا لم

يفكر الأقوياء، الذين يضمنون أمنهم من إجتياح الغير لأراضيهم بأسلحة إستراتيجية وأسلحة فتاكة، في حالة الضعفاء الذين لا يملكون أسلحة هجومية وأنه ليس في أيديهم إلا أسلحة دفاعية وآخرها الألغام.

السيد الرئيس،

ما زالت ظاهرة الإرهاب تشكل هاجساً لكافة أعضاء المجتمع الدولي، فبالرغم مما تحقق في مجال مكافحة الإرهاب بفعل التعاون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ، بقيت هذه المشكلة تمثل أحد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وتعوق تحقيق التنمية والأمن والاستقرار في أنحاء مختلفة من العالم.

إن القضاء على هذه الظاهرة يتطلب بالضرورة وضع تعريف محدد للإرهاب، وعدم الخلط بين الإرهاب وحق الشعوب المشروع في الكفاح ومقاومة الاحتلال الأجنبي للحصول على حريتها واستقلالها وحق تقرير مصيرها. أن عملية ربط الإرهاب بدين ما أو قومية أو ثقافة معينة، توجج الصراعات بين الحضارات والأديان والثقافات، وهو ما يتنافى وغايات العلاقات الدولية القائمة على أساس الاحترام المتبادل بين الدول والثقافات والأنظمة المختلفة. نشير هنا إلى أن سياسات وممارسات الاحتلال الأجنبي القائمة على انتهاكات حقوق الإنسان التي كفلتها له كافة العهود والمواثيق الدولية تعتبر من أسوأ أشكال الإرهاب في عالمنا المعاصر.

السيد الرئيس،

إن اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين المعتمدة في عام 1951 أعطت وضع اللاجئ التعريف المثالي، إضافة إلى ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في عام 1948 المتعلق بوضع اللاجئ.

من المؤسف أن بعض الدول جعلت من هذا الحق غطاءً لتحقيق أغراضها تجاه دول أخرى. وتحت غطاء ذرائع مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان – وهي مقاصد سامية – فتحت أبواب اللجوء السياسي لمهربي وناهبي أموال بلدانهم، وفارين من العقاب، وإرهابيين، ومكنتهم من الاستمرار في ممارسة أنشطة هدامة ضد بلدانهم.

ترى بلادي أن وضع معايير وضوابط دولية تحكم اللجوء السياسي وبمراعاة دقيقة لحقوق الإنسان، يكتسي أهمية بالغة، وسيكون له انعكاسات إيجابية على محاربة الفساد والإرهاب ونشر الديمقراطية، وتحاشي الصراعات المسلحة.

السيد الرئيس،

يرزح الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من (60) عاماً خاضعاً لأشرس عملية احتلال وإبادة ضد المدنيين.

إن الحصار الجائر الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة، واستمرار سياسة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجاهلها الكمال المتعمد لمبادئ القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، بالإضافة إلى سياسة هدم البيوت ومصادرة الأراضي وتشريد السكان وتكثيف عمليات الاعتقال، من شأنه إعاقة تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، إذ أن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة لا يأتي إلى بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين يعيش فيها العرب واليهود متساوين في الحقوق والواجبات كما اقترح الأخ قائد الثورة.

لقد أكدت بلادي دائماً أن تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط لن يتم إلى بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية والأراضي اللبنانية، وفي هذا الإطار نجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي من أجل مطالبة قوات الاحتلال الإسرائيلي وإرغامها على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وتعويض أصحابها عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذا الاحتلال.

السيد الرئيس،

ترحب بلادي بالتحسن الكبير الذي شهده الوضع الأمني في العراق، وترى أن الاستقرار في هذا البلد الشقيق رهين بتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، ونبذ الطائفية وجلاء القوات الأجنبية.

نعبر عن بالغ القلق لما وصلت إليه الأوضاع في الصومال وترى بلادي أن على مجلس الأمن أن يسرع بإرسال قوات إلى هناك بالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي، تعمل على حماية المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني، وتساعد على تنفيذ اتفاقية جيبوتي من أجل وضع حد للمعاناة الطويلة للشعب الصومالي.

وشكراً السيد الرئيس

ج. الجزولي